المحور السابع: الازمات المالية الدولية

ظهرت عبارة الأزمة المالية لأول مرة عند الكاتب " الكونت دي لاس كاز" (1766-1842) وذلك عام 1823 وتتضمن الأزمات المالية بشكل عام توليفات مختلفة من المشاكل النقدية كالمصرفية ومشاكل الديون، وعليه تعددت مفاهيمها مع اختلاف أنواعها.

1-التعريف اللغوي للأزمة: كلمة أزمة في اللغة العربية تعني الضيق او الشدة او القحط. اما في اللغة الإنكليزية فكان اول استخدام لكلمة ازمة(crises) في القرن الخامس عشر وهي تنحدر من الاصل اللاتيني، Krisis من كلمة (Krenien) في اللغة الإغريقية والتي تعني نقطة تحول او لحظة حرجة او مصيرية(Decisive moment () يترتب عليها التحول الى الأحسن او الى الأسوأ وتستدعي اتخاذ القرار بشأنها.

2-التعريف الاصطلاحي للأزمة المالية: هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجال المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعبر على انهيار شامل في النظام النقدي.

وتبرز المعالم الأساسية للأزمات المالية في النقاط التالية:

- ✓ حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
- ✓ التعقيد والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها.
- ✓ نقص المعلومات الكافية عنها.
- ✓ تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.
- ✓ سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.
- ✓ انهيار سمعة النظام المالي والنقدي.
- ✓ نقطه تحول أساسية.

3- مراحل الأزمات المالية: تمر الأزمة المالية بستة مراحل أساسية انطلاقا من نشأتها ووصولا إلى مرحلة معالجتها ثم أفولها على:

- ✓ **مرحلة الإنذار المبكر:** وفيها تبدأ الأزمة بالتشكل حيث تظهر المؤشرات الدالة على قرب ظهور الأزمة.
- ✓ **مرحلة التبلور والظهور:** وفي هذه المرحلة تتبلور الأزمة المالية بشكل كامل وتصبح ظاهرة وواقع.
- ✓ **مرحلة التطور والانتشار:** وهي المرحلة التي تتطور فيها الأزمة وتتسارع وتيرة انتشارها عبر القطاعات أو عبر الدول.

- ✓ **مرحلة الانفجار:** وفي هذه المرحلة تكون الأزمة المالية قد بلغت ذروتها واشتدت، وتكون الخسائر الناتجة عنها قد تفاقمت بشك خطير قد تعجز الشركات أو القطاعات المتضررة عن تحملها.
- ✓ **مرحلة التثبيت:** بعد مرحلة الذروة تصبح الأزمة في هذه المرحلة على درجة من الخطورة حيث تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار بعد تضرر الشركات والمؤسسات النظامية وتصبح الاقتصاديات على حافة الإفلاس والانهيار.

4- تحليل أهم المدارس للأزمات المالية الدولية

أ-المدرسة الكلاسيكية: نظر الكلاسيك إلى الأزمة المالية، بأنها ظاهرة نادرة ومؤقته، وهذه القناعة تستند الى قاعدة انفصال الاقتصاد النقدي عن الاقتصاد الحقيقي.

ب-النظرية الكينزية: اثبت كينز امكانية تعرض النظام الرأسمالي للازمة وان الرسمالية فقدت قدرتها على التوازن التلقائي وان اليد الخفية التي تحدث عنها الكلاسيك لا وجود لها وانهً من نفقاتها لإنقاذ الرأسمالية من الأزمات البد ان تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وان تستخدم جانبا لمنع وقوع البطالة على نطاق كثمن استمرار الرأسمالية.

ج-المدرسة النقودية school Chicago: ترى مدرسة شيكاغو المدرسة النقودية والتي ومن روادها الاقتصادي ملتون فريدمان ان الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي ناتجة في معظمها عن النشاط المتزايد للدولة في القطاعات الاقتصادية وفي مجال التجارة الخارجية على المستوى الدولي.

د-مدرسة اقتصاديات جانب العرض: يرى رواد مدرسة اقتصاديات جانب العرض ومن بينهم الاقتصادي الأمريكي جورج جيلدر حيث ترى هذه المدرسة أن مسالة مسببات الأزمة في النظام الرأسمالي هي تتلخص في عدم التناسب ما بين نمو عرض النقد وبين النمو الاقتصادي، حيث ان أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الإنتاجية يتسبب في النهاية في رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود.

5-أنواع الازمات المالية

أ-أزمة العملة وأسعار الصرف: تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات وتحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة، ومن بين أزمة العملات في العالم:

- الأزمة الاقتصادية في المكسيك 1994
- الأزمة المالية الروسية 1998

- الأزمة الاقتصادية الأرجنتينية (1999-2002)

ب-الأزمة المصرفية Crisis Banking: تتأرجح الأزمات المصرفي غالبا ما بين أزمة ائتمان وأزمة سيولة أزمة السيولة: عدم قدرة البنوك على الاستجابة لطلبات المودعين.

أزمة ائتمان: توافر السيولة ورفض البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب.

الأمر الذي يتطلب تدخل الحكومة أو السلطة النقدية المسؤولة عن تقديم المساعدات للوحدات البنكية المتعثرة، وتقديم الحماية الكافية لبقية الجهاز بما يضمن عدم انهياره بشكل تام، وعادة ما يبدأ الاضطراب نتيجة فقدان الثقة في الجهاز المصرفي ليس بسبب وجود مشاكل فعلية في ميزانيته وإنما بسبب انتشار الشائعة حول انخفاض مستوى أداءه، ومن تم يتزايد خوف المودعين فتبدأ الهرولة، نتيجة سحب الأموال بكثرة والجدير بالذكر أن الاضطراب من أهم صفاته سرعة الانتشار، هذا ما يدفع المودعين إلى سحب أموالهم مرة واحدة وينتشر الامر الى بنوك أخرى. ومن بين الأزمات المصرفية في العالم:

- أزمة 1810 بريطانيا
- الأزمة المالية آلسيوية1997
- الأزمة الاقتصادية التركية 2002

ج- **أزمة المديونية Crisis Debt:** تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، وتفقد الحلول الظرفية فعاليتها في التخفيف من الأزمة وقد تأخذ الأزمة بعدين:

-أزمة الديون الحكومية: توقف المستثمرين المحليين والأجانب عن السداد. ..

- أزمة ديون سيادية: أزمة الديون السيادية هو فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي .وتحتل اليابان المرتبة الأولى عالميا من حيث نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الخام بنسبة 240 بالمئة وفرنسا المرتبة 17 بنسبة 96,5 بالمئة والخامسة أوروبيا أما الجزائر فتحتل المرتبة 168 عالميا بنسبة 16 بالمئة أما من حيث حجم المديونية فتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى ب9.9 تريليون دولار وفرنسا المرتبة السابعة ب1,7 تريلون دولار.

د-أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات): تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف بظاهرة الفقاعة، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادية على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالسهم هم الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل

مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاها قويا لبيع الأصل فيبدأ سعره في الانخفاض، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

شرح أزمة الرهن العقاري لسنة 2008: تعتبر الأزمة المالية العالمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ شهر اوت 2008 من أسوء الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية خاصة بعدما ثبت عجز النظام المالي الدولي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال، وقد ظهرت الأزمة بصورتها الحالية عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، والتي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة ملتفة وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل فقد كانت في مجملها التفاف على قوانين الدولة والحد الائتماني.

وتبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطرة التي تهدد الاقتصاد الأمريكي والعالمي ويمكن إيجازها ضمن النقاط التالية:

إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التامين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنك، من بينها بنك إندي ماك الذي يستحوذ 32 مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19 مليار دولار ومع منتصف عام 2009 غلق ما يقرب 110 بنك تقدر قيمة أصولها بحوالي 850 مليار دولار

تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطرابا وخلال في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية ل 8مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام.

ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6,6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5% ومعدل التضخم 4%.

تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009مع تقدير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى 0.9% مقابل 0.1% لليابان.